الأمم المتحدة

A/58/PV.1

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **١**
الثلاثاء، ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جوليان روبرت هانت ..... (سانت لوسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

افتتاح رئيس الجمعية العامة للدورة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعلن افتتاح الدورة العادية الثامنة والخمسين للجمعية العامة.

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

دقيقة صمت للصلاة أو التأمل

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يتذكر الممثلون أن الجمعية العامة في الجلسة الختامية لدورتها السابعة والخمسين، اعتمدت القرار ٣٣٨/٥٧، بإدانة الهجوم على موظفي الأمم المتحدة ومبانيها في بغداد. وبوصفي رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين، أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تعازيّ، وتعازي الجمعية، لأسر الذين فقدوا أرواحهم من جراء هذا الهجوم على الأمم المتحدة، المنظمة التي تمثل رمزا للبشرية وتكرس نفسها لخدمتها. وقد قال الأمين العام إن هذه المأساة تشكل

''تحديا مباشرا للرؤية المتمثلة في التضامن العالمي والأمن الجماعي التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة''. (A/58/323، الفقرة ٢)

واليوم، إذ نبدأ دورة جديدة للجمعية العامة، فإن من الضروري أن نؤكد من جديد دعمنا الكامل للأمم المتحدة ولموظفيها المتفانين الذين، سواء كانوا في الميدان أو في المقر، يهبون كل ما لديهم، من خلال جهودهم الدؤوبة والتزامهم بمبادئ الأمم المتحدة ومُثلها، وفي بعض الأوقات يدفعون أفدح الأثمان لقضية السلام.

وقبل أن أدعو الممثلين إلى الوقوف دقيقة صمت للصلاة أو التأمل، وفقا للمادة ٦٢ من النظام الداخلي، أقترح إذ نفعل ذلك، أن نحيي ذكرى الزملاء في الأمانة العامة للأمم المتحدة الذين فقدوا أرواحهم وأن نحيي الذين أصيبوا بجراح في تفجير مكاتب الأمم المتحدة في بغداد يوم ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣.

بهذه الروح، أدعو الممثلين إلى الوقوف والتزام الصمت لمدة دقيقة للصلاة أو التأمل.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

03-51386 (A)

وقف أعضاء الجمعية العامة مع التزام الصمت مدة دقيقة للصلاة أو التأمل.

البند ١٢٦ من جدول الأعمال المؤقت

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (A/58/360)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن نتناول البنود المدرجة في جدول أعمالنا، أود، وفقا للممارسة المتبعة، أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/58/360، التي تتضمن رسالة موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة يبلغ فيها الجمعية بأن ١٤ دولة عضوا متأخرة عن تسديد اشتراكاتها المالية في الأمم المتحدة بموجب أحكام المادة ١٩ من الميثاق.

وأود أن أذكِّر الوفود بأنه، بموجب المادة ١٩ من الميثاق،

”لا يكون لعضو الأمم المتحدة الذي يتأخر عن تسديد اشتراكاته المالية في المنظمة حق التصويت في الجمعية العامة إذا كان المتأخر عليه مساويا لقيمة الاشتراكات المستحقة عليه في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائدا عنها“.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو الواجب بالمعلومات الواردة في الوثيقة A/58/360؟

تقرر ذلك.

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

وثائق تفويض الممثلين في الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة

(أ) **تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض**

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تقضي المادة ٢٨ من النظام الداخلي بأن تعيِّن الجمعية العامة في بداية كل دورة، بناء على اقتراح الرئيس، لجنة لوثائق التفويض تتألف من تسعة أعضاء.

وبناء على ذلك، يُقتَرح أن تتألف لجنة وثائق التفويض للدورة الثامنة والخمسين من الدول الأعضاء التالية: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أنتيغوا وبربودا، الرأس الأخضر، الصين، فيجي، كوستاريكا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

هل لي أن أعتبر أن الدول التي ذكرتها قد عيِّنت بذلك أعضاء في لجنة وثائق التفويض؟

تقرر ذلك.

بيان للرئيس

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قيادة الجمعية العامة – الهيئة الوحيدة الشاملة في الأمم المتحدة – في دورتها الثامنة والخمسين، تشكل بالنسبة لي التزاما جليلا. ويشرفني كثيرا الامتياز الذي منحني إياه أعضاء الجمعية بأن أخدم في هذا المنصب الرفيع في هذا الوقت المتسم بالتحدي الخطير للمنظمة وللعالم.

وهذه أيضا مناسبة هامة لسانت لوسيا، حكومة وشعبا. فالأمم المتحدة كانت دائما الأساس الراسخ لعلاقاتنا الخارجية، وقد أظهرنا التزامنا بالمنظمة من خلال دعمنا المستمر لعملها ومشاركتنا فيه. وأود أن أشيد إشادة خاصة برئيس وزراء سانت لوسيا ، الأونرابل كيني د. انتوني، الذي يعزز التزامه الشخصي بالأمم المتحدة وبتعددية الأطراف هذه الرئاسة.

وأثني على سلفي، سعادة السيد يان كافان، على القيادة التي أعطاها للجمعية العامة في أوقات كانت عصيبة

للأمم المتحدة. وأود أن أشكره بصفة خاصة على تعاونه ودعمه، وعلى الإسهام الهام الذي قدمه لتنفيذ نص وروح قرار الجمعية العامة الذي يقضي بإجراء انتخابات مبكرة للرئاسة حتى نسمح بانتقال سلس من الرئيس المنتهية ولايته إلى الرئيس المقبل. وأود أن أؤكد للسيد كافان أننا سنبني على منجزات الجمعية العامة التي تحققت تحت قيادته.

يقال أن لا أحد يترك بصمة على الزمن إذا ظل متراخيا. وبصمة أميننا العام، كوفي عنان، حفرت على جبين الزمن بشكل يتعذر محوه بفضل منجزاته المستمرة والخطى الحثيثة التي يقطعها في عمله باسم أممنا المتحدة. إنني أشيد به على تفانيه والتزامه، وأتطلع إلى العمل معه بشكل وثيق لتحقيق أهداف ومقاصد الجمعية العامة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بسيرجيو فييرا دي ميلو، الممثل الخاص للأمين العام، وموظفي الأمم المتحدة الآخرين وكل من لقوا حتفهم أو جُرحوا في المأساة المفجعة في بغداد. ومن الأهمية أن ندعم ما تفعله الأمم المتحدة لحماية موظفيها من الهجمات الإرهابية. وأعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل التركيز على أهدافها في العراق: تيسير استعادة السلم والأمن، وضمان إيصال المساعدة الإنسانية، واستعادة شعب العراق لسيادته. فهذه ستكون أنسب إشادة بتضحية السيد سيرجيو فييرا دي ميلو وزملائه وبعملهم المضني.

في هذه الأوقات العصيبة، تتطلع شعوب العالم إلى الأمم المتحدة لحماية الأساسيات بالنسبة لها، من التنمية المستدامة إلى السلم والأمن. وتواجه المنظمة تحديا يتمثل في تحقيق هذه التطلعات المشروعة، التي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال التمسك الثابت بمبادئ ومقاصد الميثاق، ولا سيما رؤيته للتعاون بين الدول الأعضاء في حل المشاكل الدولية.

اليوم تجد الأمم المتحدة نفسها في منعطف خطير، تواجه فيه مجموعة غير عادية من الظروف وقدرا كبيرا من المشاكل الجديدة والقائمة.

إذن، ماذا ينبغي للأمم المتحدة أن تفعل؟ علينا أن نسعى بنشاط إلى استغلال حسنات تعددية الأطراف. علينا أن نعيد تأكيد الدور المحوري الذي تؤديه الأمم المتحدة التي تعد أهم منظمة متعددة الأطراف أنشئت في التاريخ واجتازت امتحان الزمن. علينا أن نرفع لواء مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وعلينا أن نعيد تثبيت سلطة الجمعية العامة بوصفها الهيئة العالمية الوحيدة التي أناط بها الميثاق المسؤوليات الهامة المتصلة بالإشراف ورسم السياسات.

إن تفحص الدورات السابقة للجمعية العامة يؤكد الالتزام الذي تعهد به الرؤساء المتتابعون بإصلاح الأمم المتحدة، وخصوصا ببعث الحيوية في الجمعية وتقويتها. إن حتمية إصلاح الأمم المتحدة لم تتبدل، بل إنها تكتسي طابعا أكثر إلحاحا في ظل المناخ الدولي الحالي.

ثمة رأي أن منظمتنا التي مضى على تأسيسها ٥٨ عاما لا تحتاج إلى إصلاح فحسب بل وإلى تحول جذري. وقد أشار الأمين العام نفسه في الآونة الأخيرة إلى أن الوقت ربما حان للقيام بعملية إعادة هيكلة جذرية للمنظمة، بما في ذلك إعادة تنظيم الأجهزة الرئيسية المنصوص عليها في الميثاق. وأشار كذلك إلى أنه يعتزم طرح مقترحات في ذلك الصدد. وأنا واثق بأنني أعبّر عن مشاعر جميع الدول الأعضاء حين أقول إننا نتطلع بكل اهتمام إلى رؤية أي مقترحات قد يرغب الأمين العام في طرحها على الجمعية لتنظر فيها، سواء كانت ذات طابع إجرائي أو موضوعي. وعقب هذا الاستعراض، ستكون الجمعية في وضع يخولها تحديد كيفية التحرك، واضعة في اعتبارها على نحو بارز الآراء التي

سيطرحها بشأن إصلاح الأمم المتحدة العديد من رؤساء الدول والحكومات الذين سيخاطبون الجمعية أثناء المناقشة العامة.

بصفتي رئيسا للفريق العامل المعني ببعث الحيوية في الجمعية العامة، أعتزم تقييم عمل الفريق على نحو يمكننا من تحديد الخطوات المقبلة الأساسية. أما بصفتي رئيسا للجمعية، فإنني منفتح على أي مقترحات أخرى تتعلق ببعث الحيوية في الجمعية وتقويتها.

أعتقد، حسب القول السائد، أن فهم المستقبل يستدعي الالتفات إلى الماضي. بيد أن تعلُّمنا من دروس الماضي ينبغي ألا يؤخرنا عن مسيرة الحاضر. وبذلك يتحتم علينا في سعينا إلى تنشيط عمل الجمعية العامة أن نوازن بين الاستمرارية والتغيير، بحيث نحدد ما يلزمنا الإبقاء عليه وما ينبغي لنا الاستغناء عنه. إن علينا أن نسعى بانتظام إلى تعيين الخطوات التي تتكلل بالنجاح بحيث يتسنى لنا التمسك بما أحرزناه حتى وإن كنا عاكفين على اتخاذ الخيارات الاستراتيجية لإنجازات المستقبل.

فعلى سبيل المثال، تشاورتُ واللجنة العامة بشأن تنفيذ ولايتها وتعزيز دورها وأدائها بغية مساعدة الرئيس بصورة أفضل في إدارة أعمال الجمعية. وإني أعتقد أن مبادرات من هذا النوع تحمل في طياتها وعودا كبيرة من حيث الجهود التي نبذلها في سبيل تنشيط عمل الجمعية.

وإننا لنجد بالفعل أن عملنا يكتسب أكبر قدر من الفعالية حين تكون أهدافنا قابلة للتنفيذ، إذ يمكننا عندئذ أن نتحرك بسرعة وحزم بالتعاون مع المجموعات الإقليمية كافة وسواها من المجموعات، فضلا عن الالتزامات المضمونة التي تتعهد بها دول أعضاء بعينها لجهة التصدي للمسائل التي نواجهها.

لقد واكبني أثناء المناقشات الواسعة التي أجريناها في الأشهر الأخيرة شعور بالتفاؤل إزاء التطمينات التي تلقيتها بتجدد الاهتمام حيال عمل الجمعية وإزاء الرأي السائد بأن المشاكل والأزمات العالمية أتاحت الفرصة للجمعية لكي توسع من نطاق أثرها على الشؤون العالمية. من هنا، علينا أن نتحرك بجرأة لا بالأقوال وإنما بالأفعال للرد على منتقدي الجمعية. وعلى الدول الأعضاء أن تبرهن على قوة النهج المتعدد الأطراف وعلى قيمة الجمعية العامة بأن تحرص على كفالة تلازم التحرك والنقاش وتناسب الحلول والمشاكل، وتبيان ما للجمعية من دور بارز تؤديه في المبادرات العالمية المبذولة في سبيل عالم أفضل. ويحدوني تفاؤل حذر بأن الجمعية مستعدة لاغتنام هذه الفرصة والمضي قدما.

ولنبدأ بوضع الجمعية العامة في لب التحول الاجتماعي والاقتصادي المعتمل اليوم في العالم. إن العولمة وتحرير التجارة بوجه خاص، يقودان المسيرة على نحو يؤدي إلى تغيير هياكل الاقتصاد العالمي وعملياته من خلال نظام قائم على القواعد. لكن هاتين العمليتين التوأمين مآلهما الفشل إن اقتصر أثرهما على إثراء فئة ضئيلة على حساب فئة أكبر أو خلق شرخ في الاقتصاد العالمي، من حيث التكافؤ والمساواة، وترسيخه. كذلك، فإن ظاهرة العولمة وتحرير التجارة تتسارعان بوتيرة كثيرا ما يعجز معظم البلدان النامية عن مواكبتها، مما يحرمها من إمكانية المبادرة بالفعل ويقصر دورها على رد الفعل. إن التأقلم مع قواعد النظام يفرض تحديا خطيرا على العديد من البلدان النامية، حتى وهي تجهد لمواجهة مشاكل اقتصادية خطيرة أخرى، من بينها تعاظم حجم المديونية، وتقلب أسعار السلع، وتنامي الفقر وتفشي وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

لقد شهدت بلدان عديدة في السنوات الأخيرة تناقصا حادا في المكاسب الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها من قبل. أضف إلى ذلك أن النظام العالمي ما زال عاجزا عن

تفهُّم ضرورة المعاملة الخاصة والتفضيلية، لا بل إنه عاجز بدرجة أكبر عن توفير الشروط اللازمة لتحقيق هذا الغرض الهام. وحيث أن المشاركة في الاقتصاد العالمي تشكل عنصرا جوهريا في النمو والرخاء الاقتصاديين للبلدان كافة، تتزايد يوما بعد يوم أهمية التصدي بصورة ملحة لهذه المسائل.

إن للجمعية العامة دورا هاما تضطلع به في كفالة انسجام العولمة وتحرير التجارة مع تحقيق التكافؤ في الاقتصاد العالمي، وتحقيق أماني جميع البلدان إزاء التنمية المستدامة والرخاء والسلام. لقد أدت الجمعية العامة، على مدى ما يزيد على عقد من الزمن، دور المرشد للعديد من اجتماعات القمة والمؤتمرات التي استهدفت مساعدة الدول الأعضاء، لا سيما تلك الواقعة في العالم النامي، على بلوغ أهدافها الإنمائية. إن على المجتمع الدولي أن يفي بالوعود التي قطعها في تلك المحافل، وبالأخص في العمل باتجاه بلوغ أهداف الألفية الإنمائية.

لقد قيل إن دور القيادة في المسائل الإنمائية العالمية يقع على عاتق وكالات التنمية والمؤسسات المالية الدولية، لا على عاتق الأمم المتحدة. لكن القول يصح أيضا بأن الجمعية العامة مكلفة بموجب الميثاق بتوجيه السياسات بشأن المسائل الإنمائية. إنها المحفل العالمي الوحيد الذي يحق للدول الأعضاء كافة من خلاله المشاركة على قدم المساواة في تلك العملية. من هنا، فإن الجمعية العامة هي الجهة التي يتعين عليها السهر على تماسك هذا النظام.

لقد بدأت الجمعية العامة خلال الدورة السابعة والخمسين ببناء الجسر الأساسي الذي يربط صنع القرار بتنفيذ مبادراتها بشأن التطبيق والمتابعة المتكاملين المنسقين لنتائج المؤتمرات واجتماعات القمة الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي.

وخلال هذه الدورة، لا بد لنا أن نحرز تقدما في هذا العمل وأن نتخذ إجراءات بشأن القضايا الإنمائية الملحة الأخرى، مثل تجارة السلع الأساسية وخضوع الشركات للمساءلة. وسنسعى إلى معالجة الكثير من هذه القضايا من خلال الحوار التفاعلي.

إن الكثير من البلدان النامية لا تتوفر لديها طائفة واسعة من الخيارات الإنمائية، بل إنها في حقيقة الأمر تواجه تحديات جسيمة نتيجة للظروف الخاصة التي تمر بها. ففي موريشيوس ستسعى الدول الجزرية الصغيرة النامية مرة أخرى في عام ٢٠٠٤ إلى الاضطلاع بدور رائد فيما يتعلق بهذه القضايا، وستجلب إلى مقدمة جدول الأعمال نطاقا عريضا من التحديات التي تواجهها. ومرة أخرى، فإنها ستدعو إلى اتخاذ إجراءات لمعالجة أوجه الضعف المتزايدة، وخاصة القرارات الصعبة التي يتعين عليها أن تتخذها في ظل المناخ العالمي الحالي. وإننا نحض المجتمع الدولي على دعم النتائج الناجحة لاستعراض فترة السنوات العشر لبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بالإضافة إلى تنفيذ التدابير المقترحة المنبثقة عن هذا الاستعراض.

والزعماء الأفارقة أنفسهم قد اتخذوا زمام المبادرة للتعجيل بالنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وتخفيف حدة الفقر وتحسين مستويات المعيشة لشعوب القارة الأفريقية في إطار الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. والجمعية العامة أعربت عن تأييدها القوي لتلك المبادرة. ولا بد لها الآن أن تشجع منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا على الإسهام بطريقة ملموسة في تنفيذ أهداف ومقاصد الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

إن الجلسة العامة الرفيعة المستوى التي ستُعقد عما قريب بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ستكون لها

أهمية كبيرة، خاصة بالنسبة لأفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي، لما لهذا الوباء المهلك من آثار مدمرة في هاتين المنطقتين. وحقيقة الأمر، إن هذا المرض يشكل واحدا من أكبر التحديات التي تواجهها قضية التنمية في البلدان المتأثرة بهذا الوباء. ويحدونا الأمل أن تكون الجلسة العامة الرفيعة المستوى بشأن الإيدز والحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، وهما قضيتان على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية، بمثابة القوة المحركة لإيجاد حلول عملية المنحى في هذه المجالات. ونعتقد أنه لا بد للجمعية أيضا من أن تتصدى للصراعات والتنمية، إذ ندرك أن الصراعات الداخلية لا تؤثر على السلم والأمن فحسب، بل إنها قد تعرقل التنمية الاجتماعية – الاقتصادية بشدة أيضا.

ومن أبرز النجاحات التي حققتها الأمم المتحدة إسهامها في تحقيق تقرير المصير لغالبية شعوب العالم التي تجلس بلدانها الآن، مستقلة وعلى قدم المساواة، في الجمعية العامة هذه. ويجب أن تبقى الأمم المتحدة مشاركة بصورة أساسية في عملية إنهاء الاستعمار من خلال لجنة الـ ٢٤ لضمان أن تكون الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية، والتي يوجد كثير منها في منطقة البحر الكاريبي، قادرة على أن تمارس حقها في تقرير المصير.

إن الأمم المتحدة تقع عليها مسؤولية شاملة للحفاظ على السلام وجعل العالم مكانا أكثر أمنا، مع مسؤولية خاصة مناطة بمجلس الأمن. ولا شك في أن التسوية السلمية للصراعات تظل هدفا مثاليا يجب أن تسعى الأمم المتحدة جاهدة إلى تحقيقه، حتى مع استمرار انتشار الصراعات الداخلية وفيما بين الدول، وبخاصة في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط. وحقيقة الأمر، فإن الأحداث في الشرق الأوسط ما فتئت تبعث على بالغ القلق لدينا جميعا. وأذكِّر بأنه في إطار المشاورات التي أجريتُها بعد انتخابي في ٦ حزيران/يونيه الماضي، كانت هناك بعض التوقعات حول ما يمكن إحرازه من خلال خارطة الطريق المقترحة. غير أن الوضع ما زال يتردى ويتطلب تجديد الالتزام من جانب جميع الأطراف وتقديم أفكار ونهج جديدة لإحلال السلام في المنطقة.

إن تدمير مقر الأمم المتحدة في بغداد يوم ١٩ آب/أغسطس يدلل على أن الخطر لا يداهم الأطراف المتصارعة فحسب، بل يعرض للخطر أيضا من يعملون في خدمة شعوب العالم. والواقع أن المشاركة الهادفة للأمم المتحدة يمكن أن تساعد على كسر الحلقة المفرغة للاضطرابات الداخلية والتوترات العنيفة التي تفضي إلى التدهور والركود الاقتصادي وتزيد من حدة الصراع. ولدى الأمم المتحدة ذخيرة من التجارب والخبرات لإعادة بناء البلدان في أعقاب الصراع والحرب. وفي ظل هذا المناخ العالمي المتفجر، نحتاج إلى أن نوفر للمنظمة الوسائل التي تمكنها من الوفاء بولايتها للحفاظ على السلم والأمن والتصدي للأسباب الكامنة وراء الصراعات والحروب. ولدى القيام بذلك، يجب أن تبدي الأمم المتحدة الحساسية إزاء حق شعوب البلدان المتأثرة في الاهتداء إلى حلول خاصة بها. فالتصرف بأي شكل آخر يمكن أن يقوض مصداقية المنظمة.

وستكون أمام الجمعية العامة فرصة لاستعراض هذه المسائل الهامة عندما يُعرض عليها تقرير مجلس الأمن. وكما هو مطلوب، سألخص مناقشة التقرير بما يفيد مداولات مجلس الأمن في المستقبل. وأتوقع أن يبرز التقرير والملخص الأزمات والتحديات التي تواجهها الأمم المتحدة في مجالي السلم والأمن.

أما بالنسبة لمسألة إصلاح مجلس الأمن، فإننا لا يمكن أن نتراجع عن البت في هذه المسألة. فطوال أكثر من عقد تداولنا في هذه المسألة ولم نحرز سوى تقدم ضئيل للغاية. وأتوقع أن تدلل البيانات التي سيُدلى بها بشأن هذه القضية

خلال المناقشة العامة للدورة الثامنة والخمسين على توفر الإرادة السياسية للمضي في عملية الإصلاح قدما.

إن تحديد المعايير الدولية مجال تفوقت فيه الأمم المتحدة. واليوم، فإن المعاهدات المتعددة الأطراف تحدد معايير النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك حقوق المرأة والطفل، وتحكم مجالات هامة للعلاقات الدولية، مثل الجريمة العابرة للحدود الوطنية، والبحار، ونزع السلاح، والتحدي المتعاظم المتمثل في الإرهاب. وإذ نتأمل ملياً في الذكرى السنوية الثانية للهجمات الإرهابية التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر، وغيرها من الهجمات التي وقعت في مختلف أنحاء العالم، لا بد أن نذكّر بأننا جميعا نعيش في ظل الإرهاب المروع. فالإرهاب ليس قضية تضر بالسلم فحسب – بل إنه يؤثر سلبا كذلك على التماسك الاجتماعي ونوعية الحياة، ويُخل بالنشاط الاقتصادي الأساسي ويدمر البنية الأساسية في الدول والمناطق المتضررة به.

وأعتقد أن على المجتمع الدولي أن يتبع نهجا من شقين في التصدي للإرهاب. ولا بد لنا من أن نواجه الإرهاب أينما وقع وبأي شكل اتخذه، ولا بد لنا أيضا من أن نتصدى للأسباب الجذرية للإرهاب كحل طويل الأجل لوقف الأعمال الفظيعة التي يرتكبها فاقدو الأمل والمضلَّلون والمحرومون. وحتى أثناء مكافحتنا لآفة الإرهاب، لا بد لنا أن نبدي أكبر قدر من الاحترام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية والقانون الدولي.

لا يمكن أن يُتوقع من الأمم المتحدة أن تفي بولاياتها دون أن توفر لها الموارد الكافية. وفي سنة الميزانية هذه، ينبغي لنا أن نوفر موارد كافية لتمكين المنظمة من أن تستجيب استجابة فعالة للمتطلبات الحالية للمجتمع العالمي في حدود المعايير المقبولة لإدارة الميزانية بشكل مسؤول.

وقرر قرابة ١٠٠ رئيس دولة وحكومة المشاركة في المناقشة العامة للدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة. وسأستمع باهتمام إلى أولوياتهم التي ستوفر إطار عمل هذه الدورة للجمعية العامة.

وأثناء مشاوراتي، سئلت كثيرا عما أود أن تكون عليه العلامة المميزة لرئاسة سانت لوسيا. وذهني واضح فيما يتعلق بذلك الأمر. أريد أن تكون هذه الدورة عملية المنحى تنفذ قراراتها ونعمل فيها معا من أجل تحقيق ذلك الغرض. وتتطلع شعوب العالم إلينا لكي نعطيها الأمل، وتريد أن ترى أننا نعمل من أجل تنفيذ حلول لمشاكلها. ولا يستطيع العالم تحمل مباحثات تنهار وتؤدي إلى مآزق مثلما حدث في كانكون. إن التأخير في التصدي للمشاكل التي تتطلب حلولا عاجلة يؤدي إلى استفحال تلك المشاكل وإلى معاناة لا حاجة لها وإلى حالات متردية لا سبيل إلى الخروج منها.

مع ذلك يحدوني أمل كبير في أن تفتح الجمعية العامة آفاقا جديدة فتسجل إنجازات كبيرة أثناء الدورة الثامنة والخمسين. ويتطلب ذلك منا أن نفضل الموقف المبدئي على الانتهازية والدقة على الغموض والموضوعية على التحيز والتفكير الإبداعي على الجمود. وقبل كل شيء العمل على التقاعس. ويجب أن نكفل أن السياسات التي ننتهجها أثناء هذه الدورة للجمعية العامة لا تخدم مصالحنا الوطنية والإقليمية فحسب، ولكن أيضا مصالح جميع شعوب العالم.

مناشدتي للجمعية هي أن نعمل معا لكفالة أن يتذكر الجميع هذه الدورة بأنها دورة تحركت فيها الجمعية العامة إلى الأمام بحزم لإعادة فرض نفسها بأنها جهاز الأمم المتحدة الأعلى في رسم السياسة.

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

رسالة من رئيس لجنة المؤتمرات (A/58/356)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تحول الجمعية الآن اهتمامها إلى الوثيقة A/58/356 التي تتضمن رسالة مؤرخة ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ من رئيس لجنة المؤتمرات موجهة إلى رئيس الجمعية العامة.

يعلم الأعضاء أنه، وفقا للفرع ١، الفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٤٠، أنه لا يجوز السماح لأي هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة بأن تجتمع في مقر الأمم المتحدة أثناء انعقاد الجزء الرئيسي لدورة عادية ما لم تأذن الجمعية صراحة لها بذلك. وهذا الإذن تسعى للحصول عليه الهيئات الفرعية المذكورة في الرسالة، مع الفهم القاطع بأن هذه الاجتماعات سيتم عقدها داخل نطاق المرافق والخدمات المتوفرة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تأذن لهيئات الجمعية العامة تلك الواردة أسماؤها في رسالة رئيس لجنة المؤتمرات بالاجتماع أثناء الجزء الرئيسي للدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل رفع هذه الجلسة، أود أن أبلغ الممثلين بأنه ستكون هناك إحاطة إعلامية مهمة من وحدة إطفاء الحريق بالأمم المتحدة. أرجو من الوفود البقاء في مقاعدها وحضور هذه الإحاطة الإعلامية.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٠.